

سوريا

تواصلت معارك غرب الأنبار وشرق دير الزور، الهادفة إلى تحرير الحدود العراقية - السورية، وسط تقدم للقوات العراقية إلى مشارف مركز قضاء القائم. وبينما أكد «التحالف الدولي» بقاء مدينة البوكمال على قائمة أهدافه، يسعى الجيش السوري وحلفاؤه للوصول إلى المنطقة الحدودية المحاذية لمدينة البوكمال من الجنوب، بما يتيح شت عمليات مشتركة مباشرة مع الجانب العراقي لتطويق المدينة.

معارك القائم والبوكمال مستمرة: دمشق والعراقيون يواجهون «داعش»... والأهيريون

المتوافرة إلى أن منطقة الحدود الجنوبي مدينة البوكمال، ستكون مسرحاً لعمليات مشتركة بين الجيش السوري وحلفائه والقوات العراقية، تفضي إلى تطويق المدينة ودخولها بعد عزلها عن توابعها الحدودي، القائم العراقية. ويتطلب بدء هذه المرحلة، الانتهاء أولاً من المعارك التمهيديّة التي تخوضها القوات العراقية في محيط القائم القريب، إلى جانب توسيع الجيش لسيطرته انطلاقاً من محطة «T2» في ريف دير الزور الجنوبي، نحو أطراف البوكمال الجنوبية. وفي موازاة الخطط العراقية - السورية المنسقة مع الحلفاء عبر الحدود، يصير «التحالف الدولي» على تأكيد وجود مدينة البوكمال على قائمة أهدافه الميدانية، برغم إعلانته ترك هذا القرار لـ «قوات سوريا الديمقراطية». ويحرص كذلك، على التذكير بدعمه قوات الأمن العراقية المتقدمة إلى مشارف القائم، كشريك رئيس في الحرب ضد التنظيم.

وتتحد القوات السورية والعراقية على المحاور الموصلية إلى ملقّي الحدود عند مدينتي القائم

والبوكمال، لخوض واحدة من آخر المعارك ضد تنظيم «داعش». وتشير المعطيات الميدانية

«أستانا»... أنقرة ترفض مشاركة مصر والإمارات

أعلنت وزارة الخارجية الكازاخية أن جميع الأطراف المعنية في محادثات أستانا، أكدت مشاركتها في الجولة المرتقب عقدها يومي 30 و31 من الشهر الجاري، فيما بقيت التساؤلات عن توسيع عدد الأعضاء المراقبين في المحادثات. ولفتت مصادر مطلعة إلى أن أنقرة اعترضت على مشاركة عدد من الدول، كأعضاء مراقبين جدد خلال الجولة المقبلة. وحلت مصر والإمارات على رأس الدول التي لقيت اعتراضاً تركيا، من دون صدور أي تصريح رسمي يؤكد هذه المعلومات. وكشفت الوزارة أن وفود الدول الضامنة الثلاث، تركيا وإيران وروسيا، لن تشهد تغييراً على مستوى رؤساء الوفود.



العراق

واشنطن والرياض لبغداد: البرزاني حليفنا... فلا يهزم

«يُعتبر بقاء حكومة إقليم كردستان بمثابة خطر رجعة بالنسبة إلى الولايات المتحدة إذا خسرت العبادي الانتخابات العام المقبل ضد منافسيه النافذين المواليين لإيران. وفي إطار هذا السيناريو، من المرجح أن تعلق الأصوات المناهضة للولايات المتحدة في العراق، وقد تصبح حكومة الإقليم الشريك الأميركي الوحيد الموثوق به للحفاظ على سياسة وطنية معتدلة، وعلى استقلال البلاد، وتقويض عودة تنظيم الدولة الإسلامية. ولتجنب مثل هذه النتائج في عام 2018، على واشنطن أن تكبح العبادي اليوم وتطلب منه عدم تخطي حدود عام 2003 التي يكرسها الدستور لحكومة إقليم كردستان».

بالنظر إلى مجمل هذه المعطيات، يشرح المطلعون أنه «لهذه الأسباب دعمت واشنطن مبادرة أربيل، كما دعمتها وزارة الخارجية السعودية»، وفقاً لما نشرته وكالة الأنباء السعودية الرسمية أمس. وعليه، ثمة مصلحة حيوية لواشنطن

المجال أمام تقدّم القوات الاتحادية نحو فيشخابور»، وهو أحد المعابر الحدودية مع تركيا. إلا أن هذه الثقة التي تظهر في حديث بعض المقرّبين من رئاسة الحكومة العراقية، تُقابلها معطيات تفيد بأن «واشنطن والرياض قبلتا باستعادة بالأمر الواقع التركي - الإيراني القاضي بدعم بغداد لاستعادة السيطرة الميدانية إلى حدود ما قبل 2003، على أن تبقى المناطق المتنازع عليها برغم ذلك، مسألة معلقة وتنقل إلى طاولة المفاوضات، إلا أن العاصمتين لن تقبلتا بكسر صورة البرزاني بشكل حاسم».

وهناك بين المتابعين الغربيين عامة، والأميركيين بصورة خاصة، من يروّج لـ «الخشية من أن العبادي لم يفهم هذه الخطوط الحمراء تماماً»، وبالتالي «نحن أمام فرصة عودة نوري مالكي جديد إلى بغداد»، كما يشير عدد من المتابعين. ويذهب الباحث في «معهد واشنطن للدراسات»، بلال وهاب، إلى أبعد من ذلك، للقول بلغة واضحة:

وفيما تكاد جميع المعلومات المتداولة، حتى في بغداد، تجمع على وجود «ضغوط» أميركية على العبادي لوقف القتال وقبول مبادرة أربيل بشأن تجميد الاستفتاء، قال مصدر مقرّب من العبادي في حديث إلى «الأخبار»، إن الضغوط الأميركية مورست على أربيل وليس بغداد، مشيراً إلى أن «تيلرسون في اتصاله مع البرزاني (في ساعة متأخرة من الخميس) ضغط باتجاه فسخ

كانت تدور بين مسؤولين في واشنطن وأربيل بهدف دفع الأخيرة إلى إصدار «بيان تراجع» يسمح بإطلاق مفاوضات جديدة مع بغداد، من شأنها أن تبدأ بسحب إحدى «ذرائع» التقارب الإيراني التركي في شمال العراق من جهة، وأن «تفرمّل تلاقح» مصالح رئيس الوزراء حيدر العبادي، مع مصالح طهران» من جهة أخرى. ووفق هذا التوجه، جاء بيان أربيل بخصوص «تجميد نتائج الاستفتاء» والدعوة إلى الحوار مع بغداد والوقف الفوري لإطلاق النار، بتوقيت أميركي، خاصة أنه تزامن مع زيارة العبادي لكل من تركيا وإيران. ومن جهة أخرى، مثل بيان أربيل «خدعة» من البرزاني» الذي يريد أن يمنح نفسه فرصة إطلاق المفاوضات مع بغداد قبل أن تنتهي ولايته في رئاسة الإقليم في اليوم الأخير من الشهر الجاري (يوم الثلاثاء المقبل)، «إلا أن العبادي يرفض ذلك»، وفق ما يشرح المطلعون على مسار المفاوضات غير المباشرة.

ما بدا دعماً أميركياً سعودياً لبغداد في مسار مواجهة «استفتاء البرزاني»، بدأت أطره تتضح في ظل سعي هاتين الدولتين إلى إعادة الاعتبار لزعيم آل البرزاني ولحليفهما الإقليمي عبر «طاولة المفاوضات»، منعا لكسب بغداد مزيداً من النقاط

بغداد - الأخبار

منذ منتصف الأسبوع الجاري، دخلت واشنطن على خط الأزمة المشتعلة بين بغداد وأربيل التي يتضح مع مرور الوقت أن رئيس الإقليم مسعود البرزاني، يهيمن على جميع مفاصل الحكم فيها. وبرغم أن وزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون، كان قد زار بغداد في بداية الأسبوع، من دون التوجّه إلى أربيل، فإن مصادر عدة تناقلت في الأيام الماضية أن اتصالات

ثمة مصلحة حيوية لواشنطن ولحلفائها الإقليميين بدعم البرزاني

مديون على احد حواجر «قسد» غريب الرقة بعد منحهم من الدخول إلى احيانهم (أ ف ب)



إسمنت القائم، الذي يعدّ من أهم المواقع في المناطق الغربية للأنبار. وعلى الجانب الآخر للحدود، سيطرت «قوات سوريا الديمقراطية» على حقل التنك النفطي في الريف الشرقي لدير الزور، وبدأت تتقدم باتجاه حقل الورد، في محاولة لإتمام السيطرة على كامل آبار النفط شرق الخابور. ووفق ما تفيد به عدة مصادر محلية وميدانية، فإن المفاوضات التي يجريها «التحالف» عبر بعض الوسطاء من العشائر، قد تفضي قريباً إلى تسليم «داعش»

أن «القوات الأمنية سيطرت خلال الساعات الماضية على مناطق مهمة، فضلاً عن قطعها كافة خطوط إمداد (داعش) في مدينة راوة»، مؤكداً استعداد القوات الحالي «لاقتحام مركز المدينة». وأضاف أن القوات «وصلت مشارف مدينة القائم... وهي في انتظار الأوامر لبدء اقتحام مركزها، وإعلان انتهاء المرحلة الأولى من العمليات». وتمكنت القوات الأمنية و«الحشد الشعبي» أمس، من استعادة منطقة السبعين (30 كيلومتراً جنوب مركز قضاء القائم) ومنطقة الزله، ومعمل